ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

فلسطين بين سندان مجلس الأمن ومطرقة محكمة العدل الدولية!

د.عدنان منصور

أن تؤخذ «إسرائيل» وتجرّ إلى محكمة العدل الدولية بسبب جرائمها ضد الإنسانية في قطاع غزة، فهذه خطوة شجاعة ومشرّفة قامت بها دولة جنوب أفريقيا التي قال زعيمها ومحرّرها يوماً، المناضل الأممي الكبير نيلسون مانديلا: إن حرية جنوب أفريقيا لن تكتمل دون حرية فلسطين. لقد أخذت جنوب أفريقيا ملف الإبادة الجماعية والتطهير العرقي إلى المحكمة الدولية في وقت صمت فيه زعماء عرب صمتاً مريباً، فغابوا عن الساحة الفلسطينية عمداً إلا قلة شريفة منهم، بقيَت على العهد والوعد، آثرت أن لا تضيع البوصلة، وان تدافع حتى الرمق الأخير عن فلسطين، كي لا تمنى بنكبة ثانية تقضي على وجود شعبها، وعلى القضية برمتها.

إنّ العدوان المتواصل على غزة، او بالأحرى على فلسطين كلها، يحظى بدعم أميركي - أوروبي - عربي لا حدود له، فيما ظلّ الدعم الضمني او العلني لبعض «العرب»، بمثابة ضوء أخضر أعطي للعدو، كي يمعن في اتباع سياسة الدمار والإبادة، مستنداً الى دعم وتأييد أميركا ودول فاعلة مؤثرة في الاتحاد الأوروبي آثرت على الدوام الوقوف الى جانب دولة الاحتلال الإسرائيلي.

ما كانت «إسرائيل» لتعربد، وتفعل الذي تفعله، اليوم، لولا وجود متواطئين، ومطبّعين، ومتخاذلين، ومنتفعين، وعملاء، ومنافقين، ومتآمرين على الأمة وقضاياها، ومستقبل شعوبها وحريتها.

لقد ترك معظم العرب غزة فريسة لجيش الإرهاب الإسرائيلي، فلا جوع الأطفال وخز كرامتهم وشرفهم، ولا ريح القتر لجثث الأبرياء المحروقة هزّت ضميرهم، أو حركت فيهم الحد الأدنى من نخوة الجاهلية. كان صمتهم كصمت «أبو الهول»، فيما العدو يمعن في جرائمه الوحشية، لأنه يعرف بالدليل القاطع، أن الرجال على ساحة الأمة قد قلوا، وأن الأقزام الذين يقفون الى جانبه قد كثروا.

أمام هذا الواقع المرير، ما الذي ينتظره أحرار العرب بعد ذلك من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية، وجامعة الدول العربية، او منظمة التعاون الإسلامي؟!

في مجلس الأمن طرحت واشنطن الفيتو على مشروع قرار يقضي بوقف إطلاق النار، بعد أن سبق للرئيس الأميركي بايدن أن طلب من مجلس النواب الأميركي تقديم مساعدة عاجلة لـ «إسرائيل»، والتي وافق عليها المجلس على الفور بمبلغ ١٤,٣ مليار دولار !

استمرّ الدعم الأميركي المتواصل في المجال العسكري

والاستخباري، والسياسي، والدبلوماسي حتى اللحظة، ولم يفارق دولة الاحتلال منذ نشوئها. دعم ترى فيه واشنطن انه يصبّ في إطار دفاع «إسرائيل» عن نفسها، غير عابئة بأكبر كارثة إنسانية يشهدها العالم. وهي لا تتردّد في تعطيل مشروع قرار لوقف إطلاق النار، رغم تدمير قطاع بأكمله وحصار وتجويع شعبه، وارتكاب أفظع المجازر التي أسفرت حتى الآن عن استشهاد وجرح مئة الف انسان.

واشنطن لا تريد وقفاً لإطلاق النار يشكل ضربة لـ «إسرائيل» التي لم تحقق من عدوانها على غزة حتى الآن، هدفها السياسي والأمني والاستراتيجي، لا سيما إذا جاء وقف إطلاق النار بالشكل الذي يرضي المقاومة في غزة، قبل ان يحقق العدو أهدافه من العدوان.

القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية، يثير علامات استفهام رغم الإيجابيات التي تضمّنها. لأن المحكمة الدولية لم تدع الى وقف إطلاق النار، وإنهاء الحرب. وما طلبته من «إسرائيل» هو اتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية في غزة والتحريض المباشر عليها، وكأنّ الإبادة الجماعية لم تحصل بعد! كما طلبت من «إسرائيل» «الالتزام بتجنّب كلّ ما يتعلق بالقتل والاعتداء والتدمير.»

إنّ استخدام المحكمة لعبارة «تجنّب» يعني أنّ فعل الإجرام الذي ارتكبته «إسرائيل» لم يحدث بعد، وإنما عليها أن تتجنب حصوله!

فلا غرابة بعد ذلك، ان تقول الولايات المتحدة، ان قرار محكمة العدل الدولية بشأن الحرب بين «إسرائيل» وحماس، يتسق مع رؤية واشنطن، معتبرة أنّ «إسرائيل» لها الحق في اتخاذ إجراءات وفقاً للقانون الدولي، تضمّن عدم تكرار هجوم السابع من أكتوبر!

نتنياهو اعتبر ان الاتهامات الموجهة الى «إسرائيل» في محكمة العدل الدولية مشينة»، وانّ «إسرائيل» ستفعل كلّ ما هو ضروري للدفاع عن نفسها.

في ردّها السريع على قرار المحكمة الدولية، قامت «إسرائيل» في اليوم التالي بتكثيف عملياتها العسكرية المدمرة، وارتكبت المزيد من المجازر. وإمعاناً في جرائمها، وهي تمارس المزيد من الضغوط، وتشديد الحصار والخناق، وتجويع سكان القطاع، اتهمت «إسرائيل» عناصر من موظفي الأونروا بضلوعهم مع حماس في عملية طوفان الاقصى، ما دفع على الفور بأميركا والمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان لتتلقف هذا الاتهام، وتتخذ قراراً تعسفياً يحجب المساعدات المقدمة من قبلهم للاونروا والتي تبلغ ٥٧٪ من مجمل المساهمات المقدمة لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، الذين يعانون من ظروف قاتلة داخل المخيمات. ما جعل وقف التقديمات للاونروا، يزيد من مأساتهم الانسانية جراء عدم توفر أبسط مقومات الحياة من مسكن وغذاء ودواء وخدمات حيوية مختلفة. ان الهدف الحقيقي من تعليق مساهمة هذه الدول للاونروا، غايته فرض المزيد من الضغوط على فلسطينيي غزة، وعلى المفاوض الفلسطيني لانتزاع تنازلات كبيرة منه لصالح «إسرائيل.»

منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٢٣، قدمت الولايات المتحدة مساعدات لـ «إسرائيل»، أغلبها عسكرية بلغت ١٥٨ مليار دولار. وإذا احتسبنا معدل التضخم على مدى سنوات، فإنّ قيمتها في الوقت الحاضر تبلغ ٢٦٠ مليار دولار، عدا التقديمات والهبات الأميركية الضخمة الأخرى المتنوعة.

هذا هو حال فلسطين، وبالذات غزة، بين جلاد إسرائيلي وداعم اميركي – اوروبي له، بين سندان محكمة العدل الدولية، ومطرقة مجلس الأمن الذي يعبث به الفيتو الاميركي.

فلا ننتظر خيراً من واشنطن، ولا قراراً من محكمة ولو بعد سنوات، تدين دولة الإرهاب، وتحمّلها المسؤولية الكاملة على ارتكابها مجازر وإبادة جماعية ضد الإنسانية. إذ أن مرتكب المجازر والراعي له، كلاهما واحد، يجمعهما سلوك موحّد، وقواسم تاريخية قبيحة مشتركة في العنصرية، والتوسع، والسيطرة، والقتل، والإبادة الجماعية، والإرهاب، والتطهير العرقي.

قبل أيام، وبعد قصف موقع عسكري أميركي في شمال شرق الأردن، أوْدى بحياة ثلاثة جنود أميركيين، وعدد من الجرحى، قال جو بايدن «ان قلب أميركا مثقل بمقتل هؤلاء الجنود»! إلا أن قلب بايدن وللأسف الشديد ظل جامداً، ومحنطاً إزاء أفظع إبادة جماعية بحق فلسطينيي غزة، تتمّ على يد جيش الإرهاب الإسرائيلي، بغطاء ورعاية الامبراطورية المستبدة، ليجيء عضو الكونغرس براين ماست يقول بكلّ كراهية وعنصرية: «سوف يكون هناك المزيد في غزة ليتمّ تدميره.»

نتنياهو وزمرته العسكرية مصمّم على الذهاب بعيداً في مجازره وإنّ طال الوقت، بغية القضاء على المقاومة في غزة، وترحيل شعبها ومقاوميها من القطاع، ومن ثم السيطرة العسكرية عليه، وضمّه لاحقاً الى دولة الاحتلال.

غزة اليوم على عتبة نكبة ثانية. فإذا كانت النكبة الأولى قد تمت على يد قوى الغرب الإستعمارية، فإنّ النكبة الثانية اذا ما حصلت، فإنها ستتمّ على يد العرب قبل غيرهم. إذ انهم المسؤولون الاول عما يجري، نظراً لما يملكون من اسباب القوة التي تجعلهم أن يتخذوا قراراً حازماً حاسماً ضد «إسرائيل» وحماتها، ويحبطوا أهدافها العدوانية التوسعية.

يُخشى من نكبة ثانية تطلّ برأسها من جديد، يعبّد طريقها هذه المرة حلفاء عرب طيّعون دائمون في خدمة واشنطن وتل أبيب!

مؤتمر الاستيطان وتعليق عمل الأونروا.. وثائق بالجُملة عن جرائم الإبادة

اسيا العتروس

لم تبدأ جرائم الابادة الجماعية المستمرة في غزة مع الحملة التي تستهدف الانروا منذ مدة و التي تفاقمت بالتزامن مع صدور قرار العدل الدولية ورفضها مطالب إسرائيل بإسقاط الانروا بوقف تمويلاتها بدعوى تواطؤ او تعاون المنظمة مع حركة حماس قبل حتى ان تكتمل التحقيقات اوتقدم وثائق او براهين في الغرض وهي تأتي بالدرجة الاولى استجابة و انسياقا وراء الموقف الاسرائيلي الذي ينفرد بدور القاضي و الحكم و يفرض رؤيته على العالم او باحرى على حلفاءه من القوى الكبرى الموبوؤة بعمى الالوان فلا تر فيما يحدث في غزة الا ما يريد لها كيان الاحتلال ان تراه ..و من هنا فان محاولة تحويل الانظار عن اهوال الحرب و تسليطها على الانروا يهدف الى قطع الشريان الاخير الذي لا يزال يمنح غزة بعض ما يبقيها على قيد الحياة .. و في استهداف الاونروا اخر المنظمات الانسانية المتبقية في القطاع اصرار على تضييق الخناق حول الفلسطينيين و حرمانهم من ابسط مقومات الحياة حتى اذا لم يعد بامكانهم التحمل او مواجهة متطلبات الحياة اتجهوا بكل الطرق المتاحة للبحث عن مكان اخر يلجأون اليه و هو ما يريده ناتنياهو و حكومته العنصرية المتطرفة

ولا شك ان مطالبة ناتنياهو باقالة لازاريني مسؤول الاونروا تتنزل في هذا الاطار ايضا بعد التصريحات غير المسبوقة التي اطلقها ضد ممارسات الاحتلال في غزة وهوما يذكرنا ايضا بدعوات سابقة لاقالة الامين العام للامم المتحدة غوتيريس بعد ان تجرأ على كيان الاحتلال و اعلن ان معاناة الفلسطينيين لم تبدا في السابع من اكتوبر و ان الاحتلال يجب ان يزول و ان يكون للفلسطينيين دولة يعيشون فيها جنبا الى جنب مع اسرائيل ..لازاريني كان أعلن أيضا أن حياة الناس في غزة تعتمد على هذا الدعم، وكذلك الاستقرار الإقليمي"وهو ما يعني صراحة أن توقف انشطة الانروا يعني الحكم بالموت البطيئ لاهالي غزة والمسؤولية تتجاوز كيان الاحتلال الى مختلف الدول التي عجلت بالاستجابة لطلب تل ابيب وهي امريكا وكندا وأستراليا وإيطاليا وبريطانيا وفنلندا وألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا, والتي تتحول الى أداة للاحتلال و شريك في الجريمة و كان بامكان هذه الاطراف ان تتريث نتائج التحقيقات و هو ما ذهبت اليه أيرلندا والنرويج التي قالت إنها "لن تقطع المساعدات"الى جانب كل ذلك ياتي مؤتمر الاستيطان في القدس ليقدم للعالم و للعدل الدولية وثيقة ادانة اضافية على نوايا كيان الاحتلال واصراره على مواصلة جرائم الابادة في حق الشعب الفلسطينيين من غزة الى الضفة..المؤتمر الذي عقد بمشاركة اثني عشر وزيرا من حكومة ناتنياهو و عددا من اعضاء الكنيست تحت شعار "الموت للعرب والاستيطان بعرض البلاد وطولها" . رسالة تحد اخرى من اسرائيل للعالم ..

المشاركون في هذا المؤتمر رفعوا لافتة كتب عليها "الترانسفير"تهجير الفلسطينيين وحده سيجلب السلام"، و انتهى المؤتمر بتوقيع المشاركين على "عريضة" حملت عنوان "معاهدة النصر وتجديد الاستيطان في قطاع غزة وشمال السامرة"..وخلال المؤتمر، تم استعراض مخطط لاقامة اكثر من نواة استيطانية في بيت حانون وفي الساحل الجنوبي وخانيونس واخيرا رفح وبناء مزيد من المستوطنات شمال الضفة الغربية ..

وزير الامن القومي ايتمار بن غفير ووزير المالية سموتريتش الذي اعلن رفض ايقاف الحرب و طالب باقامة حكم عسكري في غزة واحياء مستوطنات "غوش قطيف" مقابل تشجيع عمليات تهجير الفلسطينيين"و هي كلها طبعا تصريحات و دعوات متجانسة مع ما يحدث على أرض الواقع في غزة وهي أيضا تخضع لمصطلح الابادة العرقية وفق الاتفاقية الاممية التي وضعت لمنع تكرار جرائم الابادة في حق اليهود والتي تقترف اليوم بايدي ضحايا الامس ..

لا خلاف اليوم ان كل الادلة ووثائق الادانة التي تحتاجها العدل الدولية و ربما الجنائية الدولية في وقت لاحق عندما يجد المدعي العام لهذع المحكمة كريم خان نفسه ملاحق بتهمة تجاهل الدعاوى والشكاوى التي تلقتها الجنائية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب في حق الشعب الفلسطيني , متوفرة و هي على كف من يشيل على حد تعبير المصريين و يكفي التطلع الى المقابر الجماعية التي تدنس كل يوم و الى حجم الدمار و الخراب و جيوش المقعدين و من فقدوا اطرافهم و جيوش الاطفال الضحايا لندرك ان غزة باتت عنوان الموت و الابادة الجماعية.

دعوى "الإبادة الجماعية" في غزة التي رفعتها ضدها جنوب إفريقيا وحكمت مؤقتا بإلزام تل أبيب "بتدابير لوقف الإبادة وإدخال المساعدات الإنسانية".. ولكنها بدأت قبل ذلك واستمرت عبرالقصف اليومي ليلا نهارا للبيوت الاهلة والمدارس و المستشفيات و عربات الاسعاف و المساجد و الكنائس حدث كل ذلك تحت انظار العالم الذي لا يزال يبحث عن ادلة يمكن ان تدين الاحتلال بارتكاب جرائم ابادة والحال ان الادلة منتشرة في كل مكان في غزة ولا يمكن الا لمن يرفض الاعتراف بما يجري او ينكر الواقع الا ينتبه الى المقابر الجماعية و الجثث التي لا اكفان لها تنطق بهول ما يجري ..و بالعودة الى مسارعة بعض الدول المانحة لمنظمة

«الصفقة» واجتماع باريس...

رنا العفيف

رغم المواقف المتصلبة، يعود رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على وجه الخصوص، إلى المربع الأول في المطالب، فيما المقاومة متمسكة بشرط وقف الحرب بشكل كامل وشامل، فما الجديد الذي يُطرح حول هذه الصفقة؟

على لسان محللين وخبراء سياسيين يكثر الحديث عن نضج في ظروف الحلّ في غزة، فيما المقاومة تدرس مقترح باريس بشأن وقف إطلاق النار، وتؤكد تمسكها بالوقف الشامل للعدوان قبل البحث في تبادل الأسرى وسط المراوغة في الموقف «الإسرائيلي» والأميركي، إذ لا حديث إلا عن مقترح باريس بشأن غزة، وكذا إشارات تبث حول الإيجابية قبل عودة نتنياهو إلى تكرار سمفونيته المعهودة في تحقيق الأهداف

في حقيقة الأمر والواقع الميداني والسياسي الذي يبث إشارات كبيرة وعديدة حول هذا المقترح، الذي يبدو لنا كمتابعين أنّ واشنطن مستعجلة لإنجاز أيّ صفقة من أجل ما يحصل من استهداف عمليات عسكرية ضدّ قواعدها في المنطقة، ورأت جدية وصلابة الجبهات المساندة لغزة من خلال دبلوماسية النار ورسم خطوط المواجهة، من هنا أتى كلام الرئاسة الأميركية والمتحدث باسمها، أنّ الردّ على ضربة الأردن سيكون مدروساً على أن لا يؤثر في مفاوضات باريس ولا يوسع نطاق الحرب، وكأنّ هذا الاستنتاج متعلق بمصلحة الولايات المتحدة في الذهاب إلى هدنة حتى ولو كانت طويلة، فالجديد في الواقع الميداني هنا لمعركة غزة بالرغم من هول القتل والتدمير والكارثة الإنسانية ليس في صالح الكيان الصهيوني، نظراً للانقسام الكبير على المستويات السياسية والأمنية والعسكرية في الجانب الإسرائيلي بالإضافة إلى المطالب المتزايدة في ما يتعلق باستعادة الأسرى لدى المقاومة،

الأمر الآخر واللافت في جوهر المقترح هو أنّ الولايات المتحدة لها مصلحة كبيرة في

هذا الاتجاه، أيّ الهدنة، من أجل عدم تفاقم الأوضاع على الجبهات المختلفة المساندة لقطاع غزة ولنصرة فلسطين، وبالتالي يكون كلّ ما نسمعه من نتنياهو قد لا يعبّر عن الحقيقة ولا عن فعالية الموقف، بقدر ما هو يمارس سياسة الحرب النفسية، دون أن يدرك ماهية الخطأ الفادح في نظرية الحدود المعروفة لدى هذه الحرب، حيث لا يمكن للمقاومة ولجبهات المقاومة المساندة أن تتأثر بها لماذا؟ لأن المقاومة بكلّ فصائلها وجبهاتها تتقن فنّ الردّ المطلق على هذه النظرية التي يمارسها نتنياهو لترتدّ عليه بمفعول عكسي في ظلّ إمكانيات الوعود والشروط وفقاً لأهداف الحرب على قطاع غزة وإلى ما هنالك من أوهام ورهان للقضاء على حماس وتقديم المطلوب حول موضوع الأسرى وإلى ما هنالك من هرطقات سياسية في متناول نتنياهو وأركانه، ما جعل سياسة الاضطرار الإسرائيلي للهدن حاجة ماسّة وملحة.

في ما يتعلق بالشق السياسي والمفاوضات، ليس من جديد أو مقترح سوى المدة الزمنية، إذ قبل شهرين طرحت مسألة شهر يتمّ خلاله التبادل دون وقف إطلاق نار شامل وكامل، إضافة إلى إدخال المساعدات، هذا كان قبل شهرين في اجتماع وارسو، اليوم في اجتماع باريس قد لا يبدو أنّ هناك جديداً في المقترحات سوى أنّ الشهر تحوّل إلى ٤٥ يوماً، وبعض التصريحات تقول غير ذلك، إذاً لا يمكن الحديث عن جديد لأسباب جوهرية إنْ كانت من أطراف دولية أو إقليمية أو حتى من الولايات المتحدة نفسها التي تحاول إغراء المقاومة الفلسطينية وحركة حماس بالذات، لكن ربما قد يتحوّل مسار الهدن إلى معادلة لنقل فاعلة مفعلة سياسياً وعسكرياً قوية تفتح نافذة لكبح جماح العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، لا سيما في حال كانت هذه الهدن على مراحل طويلة الأجل أو تلك التي تحمل سلسلة قابلة للتمديد وفق خيارات وشروط وحسابات المقاومة الفلسطينية من حيث المبدأ، وكان هناك رفض إجراء أيّ تفاهمات لتبادل الأسرى قبل وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى وكان هذا لاعتبارات سياسية أخذتها المقاومة على عاتق مسؤولية صانع القرار، أيّ المقاومة تدرك أنّ الاحتلال الإسرائيلي يريد أن يجرّدها من عدة أوراق مهمة وحاول استثمار بعضها ليأثر على المجتمع الإسرائيلي وعلى المؤسسات العسكرية والسياسية، عدا عن إخراج هذا الملف والتدوال به بصورة مغايرة، ولكن تصدّت له المقاومة الفلسطينية بأدائها ولجمت هذا الملف ومن يقف خلفه، وانطلاقاً من هذا، يجب أن ندرك بأنّ المقاومة تحث على نوايا الاحتلال الإسرائيلي، سيما انه قادر على أن ينكفئ على مسوغات وترتيب الأوراق اللازمة استراتيجياً للجم هذه الحرب وفك الحصار بصورة نمطية بانورامية لما يريد ويحدّد، وأيضاً الولايات المتحدة قادرة أن تنزل نتنياهو عن الشجرة حين الطلب، ولكن أيضاً هناك أسئلة جمة حول ماهية وجدية الولايات المتحدة بشأن ما إذا ما كانت تشكل أرضية لإنهاء الحرب أو أن تخفف عبئ عن الإسرائيلي،

بالتالي قد لا يكون هناك جديد بالمعنى المفهوم في سياق الاجتماعات والاتصالات المكثفة وما صدر عنها ونشر، سوى الاستعراض والاستهلاك الإعلامي والفرق في مدة الهدنة، وإذا لم تكن هناك ضمانات أساسية لا يمكن أن تتمّ هذه الصفقة التي هي بمثابة صفقة أو لا صفقة بالرغم من وسطاء وما تتطرق إليه المقاومة بشكل دقيق خاصة وأن لا يمكن أن تقبل بأن تكون الولايات هي الضامنة حيال ما فعلته من دعم عسكري مباشر منذ بداية الحرب حتى اللحظة وكانت بذلك الشريك المباشر على العدوان الإسرائيلي على غزة، إضافة إلى التناقضات حيال مواقفها ونقدها وتخبطات كثيرة، ولا أعتقد بأنّ المقاومة تثق بواشنطن وربما المقاومة نفسها تطرح حزمة من الأسئلة على نفسها في سياق المفاوضات عموماً، وربما هناك تكتيك دقيق في مجموعة حساب المقاومة التي من شأنها ربما تعود بالنفع على غزة وطبعا هذا مؤكد وسط الكارثة الإنسانية، أيّ الحسابات التي ذكرتها وتديرها المقاومة ستكون متوازنة ومناسبة وفقاً للأهداف التي حققتها وكرّستها لإنهاء الحرب، في مقابل ما يمكن أن تبرزه المقاومة أيضاً من أدلة سياسية تتعلق بالولايات المتحدة وأصدقائها في استمرار وتقديم الدعم العسكري لـ «إسرائيل» لتحقيق إنجازات، بالإضافة إلى التعقيدات الأمنية ولسياسية في خضمّ موعد اقتراب الانتخابات الأميركية والضغط على الأصوات المعترضة، وهذا يسبّب قلقاً كبيراً لواشنطن، وهو قلق لا يمكن السكوت عنه وربما هنا مربط الفرس في ما يتعلق بمسألة الضمانات التي طلبتها المقاومة في موضوع الهدن ومدى مصداقية الإدارة الأميركية في أن تكون الهدن الطويلة التي ربما تغيير الظروف الميدانية والسياسية ومن ثم لوقف إطلاق النار، مع الإشارة إلى جهوزية المقاومة وجبهات الإسناد لأيّ غدر أو كمائن تتخفى خلفها واشنطن ولفيفها.